



خطاب معالي رئيس الوزراء السيد/ حمزة عبدي بري بالجمعية العامة للأمم المتحدة جمهورية الصومال الفيدرالية

أصحاب السعادة والفخامة رؤساء الدول والحكومات،

السيد رئيس الدورة الثامنة وسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة

السادة والسيدات، الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أقف أمامكم في هذه المنصة التاريخية لنشارك جميعا في الدورة الثامنة وسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة،

سعادة الرئيس،

اسمح لي أن أعبر عن تهانينا الصادقة لسعادتكم ولدولة ترينيداد وتوباغو بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثامنة وسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة مؤكدا لكم استعداد الصومال الكامل للتعاون معكم أثناء قيامكم بالمسئوليات الموكلة إليكم، كما أود أن أنتهز من هذه الفرصة لأقدم شكري وتقديري لسلفكم السيد/ تشابا كوروسو لرئاسته الناجحة في الدورة السابقة،

السيد الرئيس،

انطلاقا من موضوع هذه الجلسة المتمثل بـ"إعادة بناء الثقة، وتفعيل التضامن العالمي لتسريع العمل على الأجندة عشرون ثلاثون 2030 وأهدافها التنموية المستدامة"، استذكر المثل الصومالي القائل (Aqooni Arag kama horeyso) والذي يعني "المعرفة نادرا ما تسبق البصر"، الصومال، بلد من الله به شعبا صامدا ذي امكانات كبيرة غير قابلة للحصر، نرى بشكل لا لبس فيه التناقضات الواضحة بين التقدم الواعد الموجود على الأرض من جهة، والحقائق القاسية للتحديات التي نواجهها من جهة أخرى، من أجل هذا أقف اليوم أمامكم كشاهد على العواقب الوخيمة الناتجة

عن التقاعس عن العمل، لادراكي ما يعنيه هذه التقاعس للناس الأبرياء العاديين عندما تظل أهداف التنمية المستدامة دون تحقيق.

وبينما نحن في منتصف مرحلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتعين علينا أن نكون قادرين على اضعاف طابع التجدد والتعجيل على أعمالنا حيث انتهى وقت الرضا عن الذات، إذ أن الأجيال الصاعدة تتطلع منا كقادة ودول ومؤسسات دولية تعزيز الجهود من أجل الوصول إلى الحلول المبتكرة لمشاكلنا وأزماتنا، ومن ثم، إقامة شركات فعالة لتحويل الوعود إلى سياسات والتزامات وإلى اجراءات ملموسة، ويجب علينا أن نمارس بشكل كامل التزامنا الأخلاقي لعدم ترك أحد ليتخلف عن الركب. وهذه هي أفضل طريقة يُمكننا من خلالها ضمان حصول الجميع السلام والازدهار والتقدم والتنمية المستدامة.

السيد/ الرئيس،

لقد أظهر جائحة كوفيد 19 هشاشة عالمنا المترابط، ولكنها أيضا أبررت قوة التضامن والتعاون التي ترشدنا خلال الأوقات العصيبة.

لقد كشفت هذه التجربة المؤلمة عن فجوات في القدرة على تعبئة الموارد، وفي آليات التأهب والاستجابة للوقاية من الأوبئة، وعليه، وبناء على ما يتطلبه من تقديم استجابة عاجلة وعادلة لحالات الطوارئ العالمية من القيادة، يجب علينا أن نتبع نهجا يضمن المجتمع بأكمله. ولهذا السبب نوصي ببناء منصات لتنسيق السياسات على المستويين العالمي والإقليمي، وتجميع الموارد والخبرات لتعزيز نظام الوقاية من الأوبئة والتأهب، علما بأنه يجب على هذه المنصات تبني نهجا يحقق المساواة، وأهداف التنمية المستدامة كمبادئ أساسية لتعزيز قدراتنا الجماعية على الاكتشاف مثل هذه الصدمات، والاستجابة لها، والتعافي عنها، وتعزيز تضامننا العالمي.

فكما أظهر التباين والتفاوت في تعبئة الموارد خلال فترة الجائحة، فإن الحاجة إلى إعادة هيكلة النظام المالي العالمي لم تكن أكثر الحاحا من أي وقت مضى، إذ أننا نعيش في عالم واحد مترابط يتقاسم سكانه تطلعاتهم وتحدياتهم بشكل مماثل، ولهذا فإننا في حاجة ماسة إلى تبني نظام مالي قادر على تغيير هذه الحقائق الملموسة والمؤلمة، فلقد حان الوقت لتجاوز الهياكل التي عفا عليها الزمن وتصحيح المظالم التاريخية من أجل صياغة نظام مالي يتماشى مع قيم الرخاء المشترك والتقدم الجماعي.

السيد الرئيس، السيدات والسادة الكرام،

لا يمكننا زرع بذور الاستقرار والتقدم إلا في الأراضي التي تغذيها مبادئ الشوري والشمولية. اليوم، يواجه عالمنا تحديات غير مسبوقة حيث أن معدلات العنف آخذة في الارتفاع بشكل خطير، والتقنيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي تخلق لنا جميعا دون استثناء مخاطر جديدة مروعة.

إن الازدياد الملحوظ في النزاعات المسلحة والانقلابات العسكرية، خاصة في القارة الأفريقية مبعث قلق خطير، لما لهذه الصراعات من تأثير مدمر على حياة المدنيين، ولما تؤديه من انتشار النزوح والفقر على نطاق واسع، وهي أمور كلها لا يزال الصومال يكافح من أجل التعافي منها. وفي ضوء الأحداث العالمية الأخيرة والتي تعيد إلى ذاكرتنا بماضينا الأليم، فإننا ندعوا إلى وقف فوري وشامل للعنف والدمار، كما ندعوا إلى الالتزام بالمبادئ الديمقراطية وحماية النظم الدستورية الضامنة للحريات المدنية.

السيد/ الرئيس،

في عصر يتسم بتزايد الكراهية والعنف، فإن الصومال وبمنطلق مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، وبتقاليده وتراثه الأصيلين، يقف كمدافع ثابت عن مبدء التسامح بين اصحاب الأديان وتعزيز التفاهم المتبادل بينهم. إننا ندين بشكل صريح لا لبس فيه التمييز العنصري والاضطهاد الذي يستهدف المجتمعات الإسلامية في كثير من أرجاء العالم، ونؤمن إيماناً راسخاً بأنه لا يمكننا شق طريقنا نحو عالم متناغم إلا من خلال احتضان التنوع والقضاء على التحيز.

وتظل قضية فلسطين التي لم تحل وصمة عار على ضميرنا الجماعي مؤكدين لكم بأن الصومال سيواصل دفاعه عن الحقوق غير القابلة للتغير للشعب الفلسطيني وتقرير مصيره، مؤكداً دعوته في قضية "حل الدولتين" العادلة والذي يحترم حدود 1967م. إن تضامننا مع فلسطين هو شهادة على التزامنا الثابت بالعدالة والديموقراطية وحماية حقوق الإنسان.

إن الصومال يرحب بالخطة الجديدة للسلام والتي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيروش، حيث انها تذكير بأن الصراعات تنشأ من عدم معالجة المشاكل الناتجة عن عدم المساواة، ونحن نتفق تماماً على ضرورة بذل الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات من خلال التنمية الشاملة والحوار وحماية حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

نحن في نظام دولي متشردم من جهة وغير متكافئ من جهة أخرى. ولهذا أدعوا زملائي رؤساء الدول والحكومات العمل معاً لإصلاح الهيئات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة والأنظمة المصرفية التنموية، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لأنه لم تعد هذه المؤسسات بهيكلها الحالية صالحة للتصدي للتحديات التي نواجهها اليوم، وعليه يجب علينا جميعاً أن نبدأ بشكل جماعي في تنفيذ أجندة جماعية تجعل هذه المؤسسات أكثر شمولاً وشفافية وخضوعاً للمساءلة وملائمة لأغراضها وأهدافها ومقاصدها.

إن "قمة المستقبل" التي تبناها الأمين العام للأمم المتحدة تقدم فرصة نادرة لمعالجة هذه الأهداف المشتركة، وندعوكم لمناصرة السلام والعدالة والقانون لوضع الأساس لعالم يتم فيه حل الصراعات من خلال الدبلوماسية والوسائل السلمية.

السيد الرئيس،

يشكل تغير المناخ تهديدا وجوديا للبشرية جمعاء، وهو تحد لا يعرف حدودا ولن يستجيب لردود معزولة. ولا يمكن معالجتها إلا من خلال العزيمة الموحدة. إن الأحداث المناخية المتطرفة، وارتفاع درجات الحرارة، وحرائق الغابات المشتعلة التي تلتهم مجتمعات بشكل غير متوقع وفي كثير من الأحيان خارج عن التنبآت، تبعث لنا كلها تذكيرات واقعية بأن عواقب التقاعس عن العمل الجماعي المسئول لم تعد مصدر قلق بعيد. وفي السنوات الأخيرة، وقع الصومال بين حلقة مفرغة من الجفاف الطويل والفيضانات المدمرة التي أودت بحياة الآلاف وشردت الملايين. ومن الظلم إلى حد كبير أن تتحمل الصومال، الدولة التي تساهم بالحد الأدنى من انبعاثات الكربون عالميا وطأة الآثار السلبية لتغير المناخ. ومن هذه المنصة ندعو المجتمع الدولي إلى دعمنا في معالجة هذه القضية الملحة وتعزيز قدرتنا على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

السيد الرئيس،

ليس هناك أي دولة أكثر فقرا، مقارنة بوضعها في الستينيات من الصومال، ومع ذلك، أحرز الصومال في العقد الماضي تقدما ملحوظا نحو السلام والاستقرار، وبدأنا نشهد نموا اجتماعيا واقتصاديا نوعيا وملموسا.

لقد أخذت حكومتنا مبدأ "الصومال يعيش في سلام مع نفسه وفي سلام مع بقية العالم" كرن أساس في سياستنا الخارجية، حيث تسعى إلى التعايش السلمي والتعاون الفعال مع جيراننا وشركائنا لتحقيق الرخاء المشترك.

وعلى الصعيد المحلي، اتخذنا نهجا تصالحيا للتوصل إلى تسويات سياسية وتعزيز التماسك الدائم داخل مجتمعنا، في حين أخذنا بيد من حديد لاجتثاث التطرف والقضاء عليه. وقد شهدت حملتنا الأخيرة ضد الإرهاب نقلة نوعية ضد الإرهابيين عسكريا وماليا وأيديولوجيا، ونجحت في تطهير أكثر من 45% من المناطق التي كانت تحتلها في السابق جماعة الشباب الإرهابية في أقل من عام واحد.

السيد الرئيس،

لقد أثبتت مساعيها خلال العام الماضي بأنه مع الالتزام والتصميم والتعاون الفعال مع الشركاء والمجتمعات المحلية، لن يكون لدى الإرهابيين حجر يختبئون تحته. ولهذا ندعوا إلى ضرورة استخدام نهج مماثل للقضاء على الإرهاب الدولي. كما يجب علينا ضمان الإدماج الفعال للمجتمعات المحلية وحماية حقوقها من خلال توفير العدالة النافذة وسيادة القانون. وهنا أود أن أعتنم هذه الفرصة للإشادة بشجاعة وتضحيات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. كما نشكر البلدان المساهمة بقوات وجميع شركائنا وحلفائنا على دعمهم الأخوي. وتلتزم الصومال بالتنفيذ الكامل لخطة الانتقال الأمني وتولي المسؤوليات الأمنية الكاملة بعد الخروج الكامل لقوات ATMIS بحلول 31 ديسمبر 2024.

وفي هذا السياق، أود أن أكرر نداء الصومال من أجل الرفع الكامل وغير المشروط لحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 1992، وهو الحظر الأطول زمنا والأكثر توسعا وشمولا لأنواع الأسلحة على الإطلاق في العالم علما بأن الصومال اليوم لديه أنظمة إدارية أكثر قوة للتحكم في حيازة الأسلحة النارية واستخدامها وتخزينها. إن رفع الحصار سيمكننا من مكافحة الإرهاب بشكل فعال وبناء مستقبل سلمي ومزدهر لشعبنا.

السيد الرئيس، الزملاء رؤساء الدول والحكومات، السيدات والسادة الكرام.

يقترّب الصومال من مستقبل زاهر ومشرق، بحيث نقرب من تحقيق ثلاثة خطوات حاسمة في هذا الأمر والتي هي:

الأولى: الوصول إلى مرحلة تحقيق متطلبات مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حيث نجحنا في الوصول إلى نقطة القرار في إطار هذه المبادرة ونتوقع أن نصل إلى نقطة الإكمال بحلول نهاية هذا العام مما يمهد الطريق لتخفيف عبء الديون على الصومال وإطلاق العنان للموارد الحيوية للصومال لتحقيق نماء ذاتي.

الثانية: الوصول إلى مرحلة ما بعد الإرهاب المتمثل بحركة الشباب (الخوارج).

فبينما نواصل حملتنا بقوة للقضاء على الإرهاب من وسطنا، فإننا متفائلون بالفرص التي لا نهاية لها لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في بلد خال من التهديدات الأمنية.

الثالثة: الوصول إلى مرحلة ما بعد ATMIS: خروج القوات الأجنبية وتحمل الدولة المسؤولية الكاملة عن أمنها هو خطوة مهمة نحو إعادة تأكيد سيادتنا، وإعادة تأسيس العقد الاجتماعي مع مواطنينا، وتعزيز مجتمع مسالم ومتماسك.

ونحن على استعداد للانضمام مرة أخرى إلى المجتمع العالمي كشريك نشط ومنتج. وندعو المجتمع الدولي للانضمام إلينا في هذه الرحلة وأن تكونوا جزءًا من نجاحنا.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

في الختام: الصومال بلد جميل، غني برأس مال طبيعي وبشري. أبوابنا مفتوحة على مصراعها أمام أي جهد تعاوني للاستثمار في إمكاناتنا المتنوعة، وتحقيق الرخاء المشترك للجميع. استثمر في الصومال، استثمر في المستقبل.

شكرًا لكم على اهتمامكم.